العدد (1882) السنة الثامنة - الأربعاء (18) آب 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

ارباح لا سنوية في مصارف الرشيد !

موظفو احد الفروع: لم نحصل عليها منذ ثلاث سنوات ومديرتنا تطرد العملاء

مصرف الرشيد: الارباح موجودة والتأخير بسبب الاصلاحات المصرفية

ديوان الرقابة المالية: لاعلاقة للديوان بتاخير صرف الارباح والمشكلة تتعلق باهمال المصرف

قطعة ارض بمساحة صغيرة، صاحبها رغب في بنائها كيفما اتفق، لانه يعيش في بيت صغير بمدينة الصدر لايتعدى الـ١٣٠ مترا وينحشر فيه ١٢ شخصا، "سالم" موظف في مصرف الرشيد، يحاول في كل فترة ان يجمع بعض الاموال ليكمل البناء، ظل ينتظر لسنة كاملة الارباح السنوية التي تأتي لكل منتسبي المصارف، ولكن مرت السنة من دون ارباح ومرت الثانية حتى انتظر لاربع سنوات ولم تأت الارباح مما اضطر الى بيع الارض وباموالها دفع ايجار لمشتمل صغير وتنازل عن حلم بناء البيت.

وائل نعمة

تنص السياقات في مصارف العراق على نظام الارباح التي توزع على اساس نظام النقط، حيث تجمع النقاط في نهاية السنة لكل منتسب وتعطى على اساسها ارباح سنوية، الارباح، وحسب كلام موظفي المصارف، يجب ان تعطى في نهاية السنة المالية، يقول "احمد" احد موظفي مصرف الرشيد " لدي عدد من النقاط يمكن ان تساوي في نهاية السنة اكثر من مليوني دينار كارباح سنوية "،ويشير " احمد " ان نظام الارباح السنوية لم يكن معمولاً به في السابق، حيث يقول " كنا نحصل على حوافز كل شهرين، لكن تغيرت الاجراءات واصبحنا نخضع لنظام الارباح السنوية ". هذه الارباح تبقى املا ينتظره موظف المصرف طوال العام حتى يحصل عليه ليحل له بعضا من ازماته، تقول "سعاد" موظفة بمصرف الرشيد في احد الفروع بمركز المدينة " هذه الارباح مهمة جدا لانها تأتي دائما في اوقات يكون فيها صاحب الاسرة محتاجا الى تغيير شيء في اثاث المنزل او شراء جهاز كهربائي او بناء غرفة زيادة في المنزل او اي شيء اخر "، فيما يقول " ابو سحر " موظف اخر " " الارباح السنوية هي تثمين لجهود العاملين في القطاع المصرفي الذين يحملون مهمة كبيرة يعتمد عليها اقتصاد البلاد ".

مشكلة الروتين

الروتين والعواقب التي تواجه معظم المؤسسات الحكومية تعود لعدة اسباب من ضمنها النظام الاداري القديم والذي اصبح لايتناسب مع واقع الحياة السريع والتطور في ادارة المؤسسات واتباع الاساليب العلمية وادخال نظام الحوكمة الالكترونية، لذلك اصبحت الارباح السنوية لاتتناسب مع اسمها فيمكن ان نسميها " الارباح الثلاثة او الاربعة سنوية "!، فبدلا من ان يحصل الموظف في المصرف ارباحا في نهاية السنة، اصبح يحصل، او لايحصل على ذلك الا بعد مرور سنين وسنين!. "عادل" امين صندوق في مصرف الرشيد يقول " بعد ٢٠٠٣ لم نحصل على ارباحنا الا بعد مرور اربع سنوات "، ويضيف موظف اخر قائلا " الارباح التي هي حق من حقوقنا اصبحت من الصعوبة استحصالها في السنة نفسها او بعدها بسنة او اثنتين حتى ان بعض الموظفين في سنوات سابقة قاموا بتنظيم مظاهرة للحصول على حقوقهم ".

الارباح في السنوات السابقة اعطيت لمستحقيها بعد انتظار دام اكثر من اربع سنوات، واليوم القضية تتكرر فالارباح لعامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ لم توزع بعد، ونود ان نذكر من لديه مشكلة في العد والحساب اننا في نهاية النصف الاخير من عام ٢٠١٠!

الرشيد من دون غيره

مصرف الرشيد هو بالتحديد من تحدث فيه اشكاليات تاخر الارباح من دون غيره، حيث يقول " سمير فلاح " احد موظفي هذا المصرف و يعمل في الحساب الجاري " نحن نعمل اكثر من مصرف الرافدين لكنهم يحصلون على ارباح اكثر كما لاتحدث مشاكل في توزيع الارباح ولا تواجهم مشاكل مثلما هو الحال في كل المصارف". الموظفون في المصرف طالبوا الوزارة والادارة العامة لمصرف الرشيد باطلاق الارباح خصوصا في هذا الوقت بمناسبة شهر رمضان وقرب حلول العيد، حيث تقول " ام علياء " موظفة في المصرف " اعتقد ان افضل فترة لاعطائنا الارباح هي في هذا الشهر سيما ان لدينا اطفالا نريد ان نشتري لهم ملابس وهدايا لمناسبة العيد " . مجموعة من الموظفين لم يكونوا متفائلين باستطاعتهم الحصول على الارباح معتمدين في كلامهم على بعض السياسات التي تجري امامهم من قبل المدراء الذين يضعون العصي في العجل ويمنعون وصول الارباح لاسباب عدة لاتبتعد كثيرا عن قضايا الفساد الاداري والمالي، حيث يقول احد الموظفين وهو يضرب الختم بقوة على احد الاوراق الرسمية " لااعتقد ان ارباحا تلوح في الافق، المسؤولون يخصمون ايفاداتهم وسفرياتهم وكل الاشياء التي يشترونها من خلال هذه الارباح "، وبذلك يرى "حيدر " ان الارباح اصبحت لسد احتياجات ونفقات المسؤولين وترك الموظف البسيط في انتظارها سنة بعد اخرى. "هدية ناظم " موظفة في احد مصارف الرشيد تذكر ان خدمتها تمتد لاكثر من ٣٠ عاما في هذا المصرف ومرتبها لايزيد عن ٥٠٠ الف دينار حيث تقول " المدراء والمسؤولون مرتباتهم بالملايين ويحاربون الموظفين في رواتبهم المتواضعة ويمنعون عنهم الارباح التي يعول عليها الموظف خلال السنة "، موظفو المصارف يجزمون بان الامر اصبح اشبه بالكرة يمرر بين وزارة المالية وديوان الرقابة، حيث يقول " سعد " موظف الحساب الجاري في احد فروع المصرف " حين نسأل المركز الرئيسي للمصرف يذكر ان الامر اصبح بيد الوزارة وحين نسأل الوزارة تؤكد ان الامر مازال تحت التدقيق في ديوان الرقابة المالية وهكذا ندور دون نتيجة ".

الإصلاحات المصرفية

في الإدارة العامة لمصرف الرشيد لم نستطع ان نتلقى اجابة رسمية تتعلق بقضية الارباح، ونحن متاكدون من ان الشكوى ستنهال علينا في حالة قراءة هذا التحقيق والمسؤولون في المصرف سيسوقون الحجج التي تبرئ ساحتهم ويطالبوننا بان نتقصى الحقائق واخذ المعلومة الصحيحة، اعلام الادارة العامة لايعطي تصريحا او توضيحا رسميا الا بعد سلسلة من الاجراءات الروتينية، ومدير المصرف يضع حاجزا في مكتبه ولايمكن اختراقه بسهولة، وتحت كل هذه العقبات من الاجراءات الروتنية لاعتقد باننا نستطيع الحصول على المعلومة بطريقة رسمية.

مصدر مسؤول في المصرف أوضح لنا قضية الارباح ورفض ذكر اسمه بالتاكيد حيث قال " النظام المصرفي في العراق كون شراكة في عام ٢٠٠٦ مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لاحداث اصلاحات مصرفية هيكلية ومالية، الاخيرة تتضمن اعتماد اساليب جديدة في وضع الميزانية في المصارف، وتتعلق بطرق احتساب الارباح والايرادات "، المصدر يشير الى ان العراق يضع قدمه على اول الطريق المؤدي الى نظام السوق او اقتصاد السوق بعد ان كان يعتمد الاقتصاد المركزي، وهذا الانتقال يتطلب تغييرات في بعض بنود الميزانية وبعض القرارات المصرفية التي ربما تؤثر على بعض امتيازات المنتسبين، المصدر يشدد على ان كل منتسبي المصرف ينتظرون الارباح ولكن هناك اولويات يجب ان تؤخذ بالحسبان، والانتظار افضل من الحصول على ارباح مقابل انهيار النظام المصرفي والتاخر في الاصلاحات!

موعد غير محدد

المصدر ينوه الى ان الارباح موجودة وستوزع ولكن الوقت غير معروف! النظام في المصارف المعتمد الان لتوزيع الارباح يكون على اساس احتساب الميزانية واعدادها في منتصف السنة الجديدة، وبحساب بسيط يمكن ان نكتشف بسهولة ان ارباح ٢٠٠٨ على وفق الحساب المعمول به في النظام المصرفي العراقي ان تكون قد وزعت الان لاننا في النصف الاخير من ٢٠١٠، ولكن مايحدث ان الارباح لم توزع بعد!

مسؤول اخر في الحسابات رفض ذكر اسمه، يشير الى ان عملية احتساب الارباح وتوزيعها يعتمد على مجموعة خطوات، تبدأ من مرحلة احتساب الارباح في داخل المصرف ومن ثم ارسالها الى البنك المركزي ومن ثم ديوان الرقابة ووزارة المالية وبعد التصديق عليها تعاد الى المصرف وبعد ذلك يتم توزيعها، وهذه الاجراءات تاخذ وقتا طويلا، الارباح لعامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ لاتزال في مرحلة الاعداد والتدقيق بين الوزارة وديوان الرقابة المالية، والتي ينبغ ان تكون قد وزعت الان وفق النظم المصرفية.

بدوره يذكر ديوان الرقابة المالية وهو المدقق الخارجي الذي يدقق الميزانية الخاصة بالمصرف، وعلى لسان "عماد اسماعيل " مدير الاعلام والعلاقات العامة "ان التاخير في توزيع الارباح لاعلاقة للديوان به، بل ان التأخير هو بسبب المصرف نفسه، فالديوان يطلب بعض الاجراءات والمستمسكات التي يجب على المصرف تأمينها ولكن لم يستجب واكثر من مرة طلبنا منهم ولكن دون نتيجة ". وبين المصرف والرقابة تبقى الارباح معلقة!

أنظمة قديمة

النظام المصرفي في العراق لايزال يحبو باتجاه الانظمة العالمية برغم الهزات التي اصابت النظام المصرفي العالمي بعد ازمة النقد الاخيرة، لكن هذا لايمنع من ان هناك دولا كثيرة استطاعت ان تقطع اشواطا في دعم الاقتصاد وتقديم الخدمات للعملاء، وبطريقة بسيطة يمكن ان نفهم ان المصارف تقوم على اساس جلب العملاء والاموال اليها وتقدم لهم افضل المدراء في فروع المصرف في مديرة فرع احد المصارف في مركز المدينة، المديرة كانت موظفة اعتيادية شأنها شأن الكثيرات في داخل المصرف، ولكن بتغيرات دراماتيكية تحولت من موظفة الى مديرة فرع وهي تحمل الشهادة الاعدادية! الموظفون في هذا الفرع يؤكدون انها السبب في طرد الكثير من العملاء في المصرف لانها متصلبة وليست مهنية ولاتتعاون مع العميل بشكل سليم.

مديرة بشهادة الإعدادية

حين تدخل الى هذا الفرع كما دخلنا ستتفاجأ انه وفي وقت الذروة وفي منتصف الاسبوع يخلو من أي عميل، ولاحتى شخص يدخل بالخطأ! الحراس في باب المصرف لن تثير انتباهم حين الدخول، لانهم ربما يعتقدونك مخطئا في العنوان، وفي الداخل الصورة كفيلة بان تتكلم عن مدى بؤس هذا المصرف الذي يفتقد العملاء! بعض الموظفين يتحدثون عن سوء تعامل المديرة مع المنتسبين في المصرف وانها تتعامل بمزاجية مع الموظفين، ويؤكدون انها وضعت في هذا المكان لانها تعتمد على جهة معينة اوصلتها الى هذا الموقع من دون استحقاق!

مدير قسم الرقابة في مصرف الرشيد "شاكر الزبيدي " يؤكد ان مديرة هذا الفرع من العناصر الكفوءة ولها خبرة طويلة في هذا المجال، وليست هناك أي مشكلة في ان تكون موظفة اعتيادية في مصرف معين مديرته في يوم ما، ويؤكد مدير القسم ان لاغبار عليها وانها تتعامل بكل مهنية ولاتوجد أي شكوى ولامجلس تحقيق. كما اشارت مديرة الفرع السابقة ومسؤولة اخرى في المصرف رفضا ذكر اسميهما بحجة عدم اعطائهما التخويل بالكلام ان المديرة هي من افضل المدراء في فروع المصرف كل ماتستطيع من مغريات، لكن من الغريب ان في العراق يجري الامر على عكس ذلك، حيث يدخل العميل في مجموعة من الترتيبات الروتينية التي تجعله نافرا من المصارف ويفكر في ان يعتمد على الاساليب البدائية في خزن الاموال في البيت او الاقتراض من جهات اخرى حين يحاول ان يمول مشروعا ما.

وفي خضم بحثنا عن مشكلة الارباح واجهتنا مشكلة اخرى اثارتها مجموعة من موظفي احد المصارف التابعة لفرع الرشيد، المشكلة تكمن في ان مديرة الفرع هي من تقوم بتوزيع الارباح على الموظفين وفق مزاجها الشخصي، فالموظف الذي يحبها ويتملقها يحصل على ارباح اكثر من الموظف الذي لايحبها، وهذا ما اكده لنا مصدر مسؤول في المصرف، ونحن لم نستطع ان نتاكد من هذه المعلومة لان المصدر رفض ان يتكلم امام الكاميرا خوفا من بطش المديرة.

طرق جديدة للمتسولين في كربلاء

وكلاء يقومون بتوزيعهم على الأرصفة وفي تقاطعات الشوارع

لم تكن مهنة جديدة أو طارئة إلا أنها استفحلت وصارت طريقا لمن لا طريق له أو سبيلا للكسب السريع الذي لا يحتاج إلا لكسب العواطف وحاجة الناس إلى أدعية ورحمة مغفرة حين تساعد فقيرا. مهنة التسول التي ازداد روادها وتفنن ممتهنوها وتعددت فئاتهم حتى لا تكاد تفارق عمرا من الأعمار بدءاً من الطفل الرضيع حتى الشيخ الكهل.

وفي كربلاء غدت شوارعها وفروعها الموصلة إلى المدينة القديمة تفترش أرصفتها وتقاطعاتها ثلة من المتسولين والمتسولات وقد جاءوا اليها من كل مكان كونهاتستقطب مجموعة من السياح والزائرين.

سالم الزبيدي موظف..يقول..أشعر بالألم والحرقة وأنا أرى تفشي ظاهرة الاستجداء قد استفحلت مؤخرا حيث ازدادت هذه الأعداد بصورة ملفته للنظر مما أدت إلى عكس حالة سلبية جدا لكل القادمين والزائرين لمحافظة كربلاء حيث يصاب كل من يحل ضيفا على مدينتنا بالذهول نتيجة لازدياد الأعداد التي مازالت تفترش الأرض وتلتحف السماء وقد مدت يدها من اجل الحصول على (المقسوم) واعتقد إن هذه الظاهرة مازالت تستشري وبحاجة إلى قانون ينصف هؤلاء إذا كانوا فعلا بحاجة ماسة إلى ظروف معيشية أفضل لكي نحميهم من بعض ضعاف النفوس الذين اخذوا على عاتقهم اصطياد هؤلاء المساكين ليكونوا لقمة سائغة بيد الإرهاب والقتلة.

كربلاء /المدى

زهير الزيادي صحفي يقول..إن الظروف المادية الصعبة والحروب التي مر بها البلد وعدم إيجاد فرص عمل مثلى وعدم وجود مراقبة صارمة للحد من هذه الظاهرة اعتقد إنها أسباب كانت كما اعتقد وراء انتشار هذه الظاهرة الخطيرة وبذلك نحن نشد على يد كل من يقوم بإيجاد السبل الكفيلة لمعالجة هذه الظاهرة خصوصا ونحن نرى إن هناك تسابقا بين المتسولين لحجز اماكنهم في التقاطعات وإشارات المرور.. موضحا إن هذه الأعداد المتزايدة لابد من أن يقف خلفها أناس محترفون ومختصون من اجل الربح المادي على حساب هؤلاء الأطفال والنسوة معرضين حياتهم لحوادث لا تحمد عقباها كالانفجارات أو المحاسبة بعض الأحيان وغيرها من الأمور الأخرى وهي دعوة للحد من هذه الظاهرة غير الحضارية وانتشال هؤلاء الأطفال قبل أن يفوت الأوان.

مواهب بعض المتسولين

ومن المفارقات في هذه الظاهرة إن بعض المتسولين،وتحديدا قرب كراج الأحياء، يقومون بشراء بعض الأجهزة الصوتية وذلك من أجل إقامة بعض الفعاليات الدينية ، حيث أكد (أبو محمد) انه يقوم بهذا العمل منذ أكثر من خمس سنوات حيث أقوم بقراءة بعض القصائد الدينية من أجل أن أحصل على مبالغ مالية بدلا من مد اليد والاستجداء معتمدا بذلك على صوتي وأدائي الجميل الذي يسحر الناس ولكوني أحفظ الكثير من القصائد والأدعية لذلك لا أجد أي صعوبة في عملي.

متسول رفض الكشف عن اسمه أكد لنا انه يحصل على المال بدون أي عناء..ويوضح.. أقوم بتشغيل جهاز المسجل وذلك خصوصا أيام الزيارات والمناسبات الدينية فيقوم بعض الزائرين والناس بدفع بعض المبالغ المالية وبذلك لا يمكن لي أن استغني عن هذه المهنة لكونها تدر عليه أرباحا وأموالا استطيع من خلالها الاستفادة وسد متطلبات الحياة.

أعذار المتسولين

متسولة أكدت إن الظروف المادية والحياتية التي مرت بها والظروف القاهرة والخارجة عن إرادتها خصوصا العائلية منها دعتها إلى ممارسة هذه الظاهرة لكون والدتها متوفية ولديها أخ مسجون في الحلة ولم تجد من يمد يد العون لها بالإضافة لعدم وجود سكن ملائم يلمها لذلك نحن مازلنا نعيش مع امرأة في منطقة التجاوز حيث نقوم بدفع الإيجار لها لمجرد أن تبقينا لديها وبذلك نشعر بمرارة وحرقة لذلك ندعو إلى انتشالنا من هذا الواقع الذي نعيشه ونحن نشعر بالألم والحزن حيث تركنا المدرسة وفقدنا والدتنا وتركنا والدنا وأصبحنا مشردين ومتسكعين ونعيش على ما نحصل عليه من هذه الظاهرة المسماة بالمتسولين.

المتسول باقر أكد انه من المهجرين من محافظة ديالى وقد دعته الظروف مع عائلته للعيش داخل كربلاء لكونها محافظة يمكن أن يستفيد منها الإنسان نتيجة لوجود المراقد الدينية والزيارات العديدة بالإضافة إلى أعداد الوافدين إليها لذلك نحن نجد إن العمل هنا هو أفضل بكثير من المحافظات الأخرى حيث نحصل على مردودات مالية لا بأس بها وأنا كنت أتمنى أن أعود إلى مدرستي وأصحابي في محافظتي ديالى ولكن يبدو إن الظروف التي نمر بها سوف تكون عائقا أمام عودتنا وبذلك أنا أدعو إلى إيجاد الحلول الملائمة من قبل السادة المسؤولين في المحافظة لانتشالنا من هذا الواقع المرير والمؤلم وكلنا ثقة في أن نجد اليد والقلب الحنون الذي سوف يعيدنا إلى مدينتنا والعودة إلى حياتنا الطبيعية.

حقوق الإنسان والمعاناة

رئيسة لجنة حقوق الإنسان ورعاية ذوي الشهداء والشؤون الاجتماعية في مجلس محافظة كربلاء بشرى حسن عاشور، تقول.. فيما يخص موضوع المتسولين وظاهرة انتشارهم في المحافظة تعود الى وجود متعهد يقوم بنقلهم ونشرهم على تقاطعات الطرق كافة وعند اعتقالهم يقدم احد الأشخاص كفالة لإخراجهم علما بان الشخص الكفيل هو نفسه الذي يقوم بنشرهم في التقاطعات وأن أغلب المتسولين هم من المشمولين بشبكة الرعاية الاجتماعية التي شكلت لجنة من قبل ممثل عن وزارة حقوق الإنسان وعضوية احد أعضاء مجلس المحافظة وممثل عن قيادة عمليات كربلاء لمديرية الشرطة ومديرية قسم الشبكة الاجتماعية وقسم ذوي الاحتياجات الخاصة إلا إن هذه اللجنة غير مفعلة حاليا وان إجراءاتنا تنحصر في إبعادهم إلى خارج المحافظة وإملاء تعهدات بعدم عودتهم مرة ثانية وتصنيف الباقي منهم من الأحداث والعجزة والأرامل والمطلقات لغرض شمولهم بالإعانات الاجتماعية لضمان عدم عودتهم إلى التسول مرة أخرى.

الشرع والتسول

يقول الشيخ يحيى الحسناوي من الحوزة العلمية ان الشريعة الإسلامية حثت على ضرورة إن يتعفف الإنسان المؤمن الفقير وان يبتعد عن مسالة التسول قدر المستطاع حفظا لماء وجهه واحتراما لكرامته وان يحاول بكل الوسائل العمل على تحصيل قوت يومه ولا يكون عرضة للذل والاستكانة..ويضيف الشيخ الحسناوي ان ما يحصل في وقتنا الحاضر والزيادة الكبيرة في أعداد المتسولين والمتسولات شيء غير منطقي وغير طبيعي باعتبار الانسان الذي لا يجد قوت نفسه يستجدي لساعة واحدة من النهار فقط ليحصل على ما يكفيه اما ان يتخذ منها مهنة ويتجول طوال النهار فهذه أصبحت ظاهرة غير صحية ولا ينظر الشرع الإسلامي لهذه الفئة التي امتهنت التسول وجعلته وسيلة سهلة لكسب المال ويصورون أنفسهم على إنهم فقراء بل يتخذون من الفقر غطاء لأعمال أخرى.. ويشير الحسناوي إلى إن جهود مراجع الدين ومؤسسات الدولة تشير نحو تهيئة سبل لا باس بها من العيش كالرواتب التي تصرف والإعانات والمساعدات للفئة المحتاجة فعلا مثلما يقع على عاتق الأغنياء أيضا دور المساعدة..ويؤكد إلى إن ما موجود الان هو أمر مرفوض لأنه ليس من المعقول كل هؤلاء هم فقراء لدرجة الجوع ولكني اعتقد ان غايات أخرى تدفعهم وجهات للتسول.